

فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد البشرية: فهي تتكون من مجموعة من الجزر ذات الطبيعة الجبلية التي تحول دون التوسيع الزراعي ، والتوسيع في منشوريا ، إلا أن هذا المدخل بدلاً من أن يوجد حلاً لبعض مشاكلها جلب عليها الدمار في الحرب العالمية الثانية بسبب اصطدامه بمصالح الدول الاستعمارية الكبرى. فوضعت كل تركيزها بعد الحرب العالمية الثانية على كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق وفورات تمكنها من سد احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية ، ولقد كان من بين وسائل الإدارة اليابانية في هذا المجال تبني استراتيجية أحد أركانها الأساسية أن الموارد البشرية للمنظمة هي ثروتها الأساسية وأغلى أصولها جميعاً. والركن الثاني الذي ترتكز عليه استراتيجية الإدارة اليابانية في معاملة العنصر البشري هو التأكيد على وحدة المصلحة بين المنظمة والعاملين ، فالعاملين لا ينظر إليهم باعتبارهم مجرد أدوات في العملية الإنتاجية تستغل جهودهم بطريقة أو بأخرى لتحقيق أهداف المنظمة التي يعملون فيها ، بل تحرص الإدارة اليابانية بالوسائل العلمية على إشعار الفرد بأن هناك منفعة متبادلة بينه وبين المنظمة ، ولتحقيق الاستراتيجية السابقة فإن الإدارة اليابانية – خاصة في الشركات الكبيرة ذات التأثير الجوهري على الاقتصاد القومي – تنتهي السياسات الآتية: تحرص الإدارة اليابانية على ضمان فرصة عمل دائمة ، ومستقرة للموظف الذي تمت الموافقة على تعيينه بالمنظمة ، وتطبق الإدارة اليابانية تلك السياسة إيماناً منها بأنّ تأثيرها الإيجابية على كل من الإنتاجية والروح المعنوية لقوة العمل ، هؤلاء الذين يجب إحالتهم على التقاعد يمكن إيقائهم في شكل عمالٍ مؤقتة في نفس أعمالهم (أو في آية أعمال وأنشطة أخرى تحددها المنظمة) ، ولكن المرتب في هذه الحالة يخضع بمقدار الثالث إيماناً بأن الفرد في مثل هذه السن يكون أقل أعباء عن ذي قبل. وتقسم قوة العمل داخل المنظمة اليابانية في ثلاث مجموعات هي: ● العاملون من الرجال الذين يلتحقون بالمنظمة فور تخرّجهم من الدراسة. ● العاملون من الرجال الذين لديهم خبرة عمل سابقة في شركات أخرى. بـ- مجموعة من العمال المؤقتة: ويدخل في هذه المجموعة العاملون من الرجال والنساء الذين يلتحقون بالعمل بشكل مؤقت وبعقود لفترة زمنية تتراوح عادة بين ستة شهور إلى سنة. جـ- العاملون باليومية: وتطبيق سياسة التوظيف الدائم يختلف من مجموعة لأخرى من المجموعات الثلاث السابقة حيث يكون هذا الضمان عادة للفئتين الأولى والثانية من المجموعة الأولى. ولكنها لا تمنع البعض من ترك العمل اختيارياً لتغيير نوع العمل الذي يمارسه ، وهناك مجموعة عوامل ساعدت الإدارة اليابانية على انتهاج سياسة التوظيف الدائم منها: وتزايد حدة المنافسة استمر أصحاب الأعمال في سياستهم القائمة على غبن قوة العمل من تخفيضات في الأجور ، وإطالة ساعات العمل ، ولقد قابل رجال الأعمال ذلك ببعض الإجراءات التعسفية مما أدى إلى زيادة الموقف سوءاً مما اضطر رجال الأعمال إلى استبدال سياسة التعسف بسياسة الإغراء من خلال تحسين ظروف العمل المادية ، وغيرها من وسائل التحفيز التي ساعد تطبيقها على تحقيق بعض الاستقرار النسبي لقوة العمل في المنظمة. بـ- هيكل الصناعة: تحرص المنظمات اليابانية الكبرى على أن تقتصر نشاطها على إنتاج منتج واحد ، أو خط منتجات متكملاً مما يجعل من السهل على المنظمة أن تصنف نفسها في صناعة معينة ، وتنافس غيرها من المنظمات في نفس الصناعة على حصة السوق. والمنافسة بين المنظمات في الصناعة الواحدة قادت إلى خاصية أخرى أصبحت تميز هيكل الصناعة اليابانية ، وهي أن المنظمات الكبرى رغبة منها في التركيز على الجوانب الهامة في المنافسة مثل الإنتاج والتسويق والبحوث والتنمية ، وهكذا نجد أن هيكل الصناعة في اليابان خدم سياسة التوظيف الدائم من زاويتين: الثانية: أن المنظمة الكبيرة في حالة انكمash النشاط ويمكنها أن تتولى بنفسها بعض الخدمات الثانوية التي تقوم بها المنظمة الصغيرة ، وتحول إلى تلك الخدمات ببعض أفرادها من القوة العاملة لضمان استمرار تشغيلهم. بالرغم من أن جميع المنظمات اليابانية تعيش ضمن إطار ثقافي واحد ، إلا أن إدارة كل منظمة تحرص على تبني فريدة بحيث يجعل المنظمة نمطاً متميزاً في أهدافها وقيمها ، وتلك الفلسفة تكون واضحة للجميع يتسبّب بها كل فرد من خلال اندماجه في المنظمة ، والمنظمة اليابانية في ذلك تشبه الأسرة داخل أي مجتمع ، وبالرغم من أن جميع الأسر التي تعيش داخل مجتمع واحد تتشابه في بعض النواحي التي ترجع للإطار الثقافي ، إلا أن كل منها يبقى نمطاً فريداً في تشكيله متميزاً على غيره من الأسر. وتشبع الفرد بفلسفة منظمة معينة يجعل من الصعب عليه أن ينتقل للعمل في منظمة ذات فلسفة مختلفة مما يجعله أكثر تمسكاً بمنظمته وأكثر ولاء لها